

Royaume du Maroc

المملكة المغربية



المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2012

يونيو 2011

فهرس

- 3 - ملخص.....
- 9 - 1. المحيط الدولي.....
- 11 - 1.1. النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى.....
- 15 - 2.1. تطور أسعار المواد الأولية.....
- 16 - 2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011.....
- 16 - 1-2 . النمو الاقتصادي.....
- 19 - 2.2. تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي.....
- 20 - 3.2. تطور التوازنات الداخلية والخارجية خلال سنة 2011.....
- 22 - 3. آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012.....
- 22 - 1-3- الفرضيات المعتمدة في التوقعات.....
- 23 - 2-3- النمو الاقتصادي خلال سنة 2012.....
- 26 - 3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي.....
- 28 - 3-4- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار.....
- 29 - خاتمة.....
- 30 - الملحقات الإحصائية.....

ملخص

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية مراجعة للتوقعات الاقتصادية لسنة 2011 وآفاق سنة 2012. ويعتمد في إعداد هذه التوقعات الاقتصادية على المجاميع المؤقتة للمحاسبة الوطنية لسنة 2010، وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. كما تعتمد هذه الميزانية على نتائج أشغال تحليل الظرفية والتنبؤات الفصلية التي قامت بها المؤسسات العمومية الأخرى¹ خلال النصف الأول من السنة الحالية.

كما تركز تقديرات النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011 على النتائج الأولية للموسم الفلاحي 2010-2011 وعلى ارتفاع النفقات العمومية، نتيجة ارتفاع نفقات دعم أسعار الاستهلاك بالمقارنة مع مستواها الأولي المعتمد في القانون المالي لسنة 2011 من جهة، وارتفاع كتلة الأجور في القطاعين العام والخاص، نتيجة تطبيق مقتضيات الحوار الاجتماعي وتوظيف حاملي الشهادات من جهة أخرى.

وبخصوص الفرضيات المعتمدة في التوقعات لسنة 2012، فإنها تعتمد على متوسط إنتاج للحبوب يقدر ب 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 وعلى نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2011، خاصة فيما يتعلق بالمقتضيات الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك. كما تعتمد هذه التوقعات على التطورات الجديدة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من سنة 2011، وكذا توقعات تطوره في أفق سنة 2012.

➤ المحيط الدولي

تبين التوقعات الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية² خلال شهري أبريل وماي من هذه السنة، أن الاقتصاد العالمي سيعرف، خلال سنتي 2011 و 2012، نموا بحوالي 4,5%، عوض ارتفاع ب 5% المسجل سنة 2010 وانخفاض ب 0,6% سنة 2009.

¹ وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب ومكتب الصرف.

² صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

ورغم هذه الدينامية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ستواصل اقتصاديات الدول المتقدمة وتيرة نموها المتباطئة التي تقدر ب 2,4% سنة 2011 و 2,6% سنة 2012، مصحوبة بمعدلات بطالة مرتفعة، ستصل بالولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو إلى 8,5% و 9,8%، على التوالي. وبخصوص اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، فإنها ستواصل وتيرة نموها المرتفعة، لتسجل 6,5% سنتي 2011 و 2012، إلا أن هذا النمو سيكون مصحوبا بمنحى تصاعدي للأسعار.

وهكذا، ارتفع السعر العالمي للبتروال الخام تدريجيا، خلال الفصل الأول من سنة 2011، ليصل إلى 120 دولارا للبرميل خلال شهري أبريل وماي، قبل أن ينخفض بشكل طفيف ليستقر في مستوى يتجاوز بقليل 100 دولار. وسيصل متوسط سعر البتروال الخام، خلال سنتي 2011 و 2012، إلى 108 دولارا للبرميل، عوض 79 دولارا سنة 2010. ويمكن تفسير هذا الارتفاع الذي ستعرفه أسعار البتروال بمواصلة الدولار الأميركي لتراجعه، نتيجة السياسة النقدية المرنة المتبعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستصل قيمة اليورو مقابل الدولار إلى 1,4 سنتي 2011 و 2012 عوض 1,3 سنة 2010.

ومن جهتها، ستسجل أسعار المواد الأولية غير الطاقية ارتفاعا جديدا ب 25,1% سنة 2011، بعد الزيادة ب 26,3% سنة 2010، في حين ستتخفص ب 4,3% خلال سنة 2012.

وفي هذا السياق، ستعرف أسعار الاستهلاك في الدول الصاعدة والنامية، ارتفاعا ب 6,5% سنة 2011 و 5,4% سنة 2012، بعدما سجلت سابقا، منحى تصاعديا، نتيجة تعزيز الطلب الداخلي والتدفقات المكثفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبخصوص اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها ستعرف تحكما نسبيا في معدل التضخم في حوالي 2,2% خلال هذه الفترة.

وإجمالا، فإن مرحلة تحسن أنشطة الأسواق المالية وتعزيز الاقتصاد العالمي لوتيرة نموه خلال سنتي 2011 و 2012، سوف لن تستمر، بالنظر إلى خطر عودة الركود للاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن حجم الاختلالات التي تميز أسواق المواد الأولية وسوق الشغل، والمستويات المرتفعة للديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو، ستحد من دينامية الاقتصاد العالمي.

➤ تطور الاقتصاد الوطني خلال سنتي 2011

❖ مراجعة النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2011 نحو الارتفاع

تمت مراجعة النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011، ليصل إلى 4,8%، أي بارتفاع طفيف مقارنة مع نسبة 4,6% المعلنة في الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال شهر يناير من هذه السنة.

وسيكون هذا النمو مرتفعا ب 1,1 نقطة مقارنة بالوتيرة المسجلة خلال سنة 2010 والتي بلغت 3,7%. وسيستفيد هذا التطور من انتعاش بعض الأنشطة الاقتصادية، من جهة، ومن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية لمواجهة الصعوبات التي تفرضها الظرفية العالمية، من جهة أخرى.

وسيسجل الموسم الفلاحي 2010-2011 إنتاجا للحبوب في حدود 80 مليون قنطار، أي بزيادة 14,2% مقارنة مع سنة 2010. وبالمثل، ستسجل الأنشطة الأخرى المرتبطة بالقطاع الفلاحي وبتربية الماشية نتائج جيدة، نتيجة التساقطات المطرية الكافية التي عرفها الموسم الفلاحي الحالي. ومن جهته، سيواصل قطاع الصيد البحري، ديناميته التي بدأها منذ الفصل الرابع من سنة 2010، غير أن وتيرة نموه تبقى دون إمكانيات تطور هذا القطاع. وإجمالا، ستؤدي هذه التطورات إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الأولي ب 3,5%، حيث ستساهم، خلال سنة 2011، بحوالي نقطة واحدة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الأنشطة غير الفلاحية، خلال سنة 2011، انتعاشها الذي بدأتها سنة 2010، نتيجة دينامية الصادرات المغربية ومواصلة نهج سياسة مالية توسعية. كما ستعزز هذه الأنشطة بالزيادات الجديدة في نفقات الموازنة، التي ستصل إلى 32 مليار درهم عوض 17 مليار درهم المصادق عليها في القانون المالي لسنة 2011. كما تم، في إطار الحوار الاجتماعي، تخصيص حوالي 8 مليارات من الدراهم كنفقات عمومية إضافية، لتغطية الزيادة الصافية في الأجور ب 600 درهم، ابتداء من فاتح ماي 2011، والرفع من حصص الترقية الداخلية في الوظيفة العمومية. وبخصوص الإجراءات الأخرى المتخذة، في هذا الإطار، نذكر الزيادة ب 15% من عتبة الحد الأدنى للأجور على دفعتين وخلال سنتين (10% ابتداء من فاتح

يوليو 2011، ثم 5% سنة 2012) والرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم سواء في القطاع العام أو الخاص.

وستعرف القدرة الشرائية للأسر سنة 2011 تحسناً، سيتمكن استهلاك الأسر، الذي يمثل نصف الناتج الداخلي الإجمالي، من تعزيز وتيرة نموه المرتفعة، التي ستصل إلى 4% بالحجم عوض 2,2% سنة 2010.

وفي ظل هذه الظروف، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (الأنشطة الثانوية والثالثية)، ارتفاعاً ب 5% سنة 2011 عوض 4,7% سنة 2010. وستفرز أنشطة القطاع الثانوي، التي تتميز، بمواصلة قطاع المعادن لديناميته وبناتعاش قطاع البناء والأشغال العمومية وبعض الصناعات التحويلية، زيادة في قيمتها المضافة ب 4,6%. كما ستعرف القيمة المضافة للقطاع الثالثي (الخدمات)، انتعاشاً ملحوظاً، لترتفع بحوالي 5,2% سنة 2011 عوض 3,3% سنة 2010.

❖ تطور استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي وتأثيرها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية خلال سنة 2011:

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للاقتصاد الوطني، حيث سيساهم، خلال سنة 2011، ب 2,7 نقط في نمو الناتج الداخلي الإجمالي. كما سيستفيد الاقتصاد الوطني، للسنة الثانية على التوالي، من انتعاش صافي الصادرات من السلع والخدمات، الذي سيحافظ على مساهمته الإيجابية في النمو، رغم تراجع وتيرتها من 3,4 نقط سنة 2010 إلى 2 نقط سنة 2011، مقابل المساهمات السالبة المسجلة خلال السنوات الأخيرة. وهكذا، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات، ارتفاعاً بحوالي 12,7% سنة 2011، أي بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الواردات التي تقدر ب 5%. وتعزى هذه النتائج الجيدة التي ستعرفها الصادرات، أساساً، إلى مواصلة توسع مبيعات الفوسفات ومشتقاته، من جهة، وصادرات أنصاف المنتجات ومواد التجهيز والاستهلاك من جهة أخرى.

غير أن، ارتفاع أسعار الواردات بمستوى أعلى من زيادة أسعار الصادرات، سيؤدي إلى تفاقم وضعية ميزان المبادلات الخارجية، حيث سينتقل عجز الموارد من 10,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 12,2% سنة 2011. ورغم تحسن ميزان التحويلات الذي سيغطي

جزءاً من هذا العجز، فإن الحاجيات التمويلية للمعاملات الجارية لميزان الأداءات، ستصل إلى 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011. وبصيغة أخرى، يمكن تفسير هذا العجز في التمويل بالفرق بين معدل الادخار الوطني المتوقع في حدود 30,4% من الناتج الداخلي الإجمالي وحجم الاستثمار الإجمالي المقدر بحوالي 34,7%.

كما أن اللجوء إلى التمويل الخارجي عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتراض الخارجي، سوف لن يوقف الاستنزاف الذي يعرفه الاحتياطي من العملة الأجنبية التي يتوفر عليها المغرب، حيث سيعرف صافي الموجودات الخارجية تراجعاً، ليمثل 6 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2011 عوض حوالي 7 أشهر خلال سنة 2010.

➤ آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012

تعتمد آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2012، على فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2011، وعلى فرضية إنتاج للحبوب يقدر بحوالي 70 مليون قنطار خلال الموسم 2011-2012. كما تركز هذه التوقعات على آفاق تطور أهم متغيرات المحيط الدولي، خاصة الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، الذي سيتعزز خلال سنة 2012، ليرتفع بحوالي 7,6% عوض 6,2% سنة 2011.

وهكذا، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012، نمواً بحوالي 4,5% بالحجم، حيث ستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي (القطاع الفلاحي والصيد البحري) ارتفاعاً طفيفاً بـ 1,5%. في حين ستعزز الأنشطة غير الفلاحية من وثيرة نموها لتسجل نسبة 4,9%، ويعزى ذلك إلى زيادة القيمة المضافة للقطاع الثالثي بـ 4,7% وإلى مواصلة أنشطة القطاع الثانوي لمنحائها التصاعدي الذي عرفته منذ سنة 2010، مسجلة ارتفاعاً في قيمتها المضافة بحوالي 5%.

وعلى مستوى استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، ستواصل مساهمة الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي منحاًها التصاعدي، لتنتقل من 2,7 نقط سنة 2011 إلى 4,7 نقط سنة 2012. ويعزى ذلك إلى ارتفاع حجم استهلاك الأسر بـ 4,5% واستهلاك الإدارات العمومية بـ 2,5% وارتفاع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت بـ 7% سنة 2012 عوض 5,5% سنة 2011 وشبه استقرار سنة 2010.

بخصوص صافي المبادلات الخارجية، فإنه سيسجل من جديد مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي الوطني، بحوالي 0,3 نقطة. ويعزى ذلك إلى تسارع وتيرة زيادة حجم الواردات، نتيجة التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، خاصة الاستثمار.

وبالأسعار الجارية، ستواصل الصادرات من السلع والخدمات منحها التصاعدي، لترتفع ب 10,6%. غير أن زيادة الواردات بحوالي 10,5%، ستفرز ارتفاعا طفيفا لعجز الموارد، الذي سينتقل من 12,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 12,6% سنة 2012.

وفيما يتعلق بتطور التضخم، ورغم المستوى المرتفع لنفقات الموازنة، يتوقع أن تتأثر الأسعار الداخلية، بشكل طفيف، بتسارع وتيرة الطلب الداخلي وبالارتفاع المتواصل لأسعار الواردات. وبالتالي سينتقل معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من 1,6% سنة 2011 إلى 2,5% سنة 2012.

وعلى مستوى تمويل الاقتصاد، سيفرز ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة أقل من وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، تحسنا في إمكانيات الاقتصاد الوطني سيمكنه من تعبئة القدرات التمويلية نحو الاستثمار. وبالتالي، سيتحسن معدل الادخار الداخلي، لينتقل من 23,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 24,1% سنة 2012.

وبالموازاة مع ذلك، سيساهم صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، الذي سيصل إلى 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، في تحسن معدل الادخار الوطني، الذي سينتقل من 30,4% سنة 2011 إلى 31,1% سنة 2012. ويبقى هذا المستوى من الادخار الوطني غير كاف لدعم جهود الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012. وبالتالي، سيسجل حساب الادخار والاستثمار عجزا في التمويل سيصل إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 4,3% سنة 2011.

1. المحيط الدولي

يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية³ خلال النصف الأول من سنة 2011، أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه خلال سنة 2012، غير أن هذا النمو سيعرف اختلافا في وتيرته بين اقتصاديات الدول المتقدمة واقتصاديات الدول الصاعدة والنامية. وبالتالي، سيسجل الاقتصاد العالمي نموا ب 4,5% سنة 2012، أي تقريبا نفس الوتيرة المسجلة سنة 2011، حيث ستعرف الاقتصاديات الصاعدة، خلال سنتي 2011 و 2012، ارتفاعا ب 6,5%، في حين سيستقر نمو اقتصاديات الدول المتقدمة، إجمالا، في حدود 2,4% سنة 2011 و 2,6% سنة 2012.

غير أن، هذه الآفاق الاقتصادية المشجعة لسنة 2012، ستبقى غير كافية لمعالجة الاختلالات الماكرو اقتصادية للدول المتقدمة، وذلك رغم تدابير دعم النمو⁴ الاقتصادي على الصعيد العالمي. ويتعلق الأمر، خاصة بتفاقم الصعوبات المالية في منطقة اليورو وبتزايد الأسعار العالمية للمواد الأولية، وأخيرا بارتفاع التضخم باقتصاديات الدول الصاعدة والنامية. كما سيتأثر الاقتصاد العالمي، خلال سنة 2011، بالأحداث المأساوية التي عرفتها اليابان خلال شهر مارس، التي ستؤدي إلى ركود الاقتصاد الياباني خلال السنة الجارية، إلا أنه سيعرف، خلال سنة 2012، انتعاشا، نتيجة الجهود الاستثمارية المرتقبة من عملية إعادة الإعمار.

وبخصوص سوق الشغل، ستعرف العديد من الدول المتقدمة، معدلات بطالة مرتفعة، نتيجة تراجع مستويات الإنتاج مقارنة بتلك المسجلة قبل الأزمة الاقتصادية لسنة 2009، حيث سيؤدي ذلك إلى تقليص فرص الشغل. وهكذا ستصل معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 8,5% سنة 2011 و 7,8% سنة 2012 وإلى حوالي 9,9% في منطقة اليورو، حيث سيتفاقم هذا المعدل كثيرا في بعض الدول الأعضاء كإسبانيا التي سيصل بها معدل البطالة إلى 19% سنتي 2011 و 2012.

³ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي.
⁴ للمزيد من المعلومات حول إعادة توازن النمو الاقتصادي العالمي، يرجى الإطلاع على الميزانية الاقتصادية التوقعية الصادرة خلال يناير 2011: (www.Hcp.ma)

بالإضافة إلى ذلك، سيتأثر انتعاش الاقتصاد العالمي، بارتفاع أسعار المواد الأولية، خاصة أسعار البترول، التي عرفت زيادات كبيرة، ارتباطا بعمليات المضاربة والمشاكل الجيوسياسية التي تعرفها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكذا انخفاض عرض بعض المنتجات الغذائية.

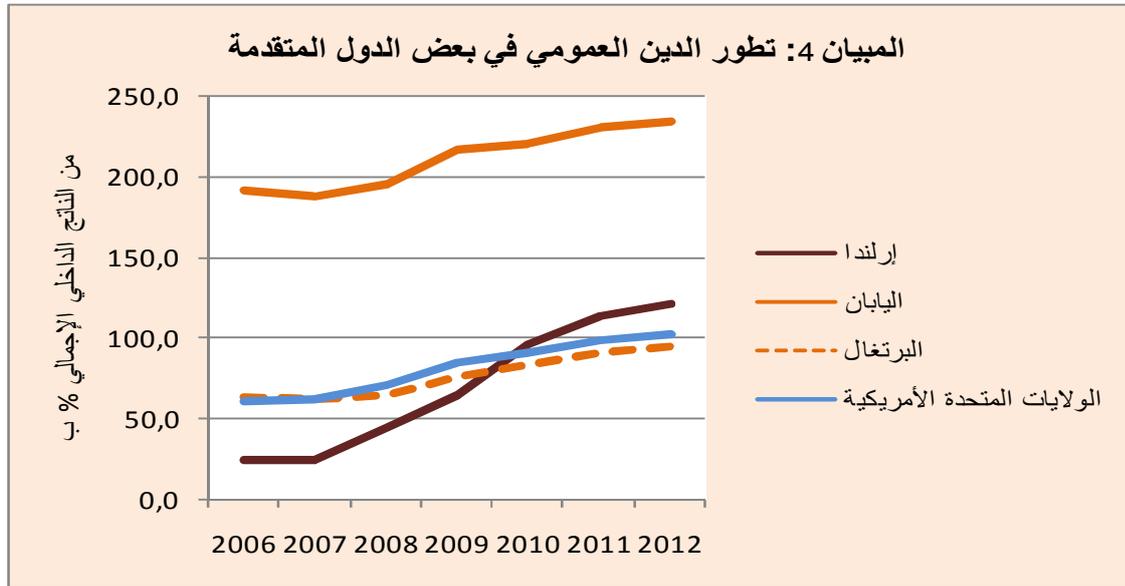
وستتأثر أسعار الاستهلاك في الدول الصاعدة، بالضغوطات التي تعرفها أسعار المواد الأولية، حيث سيستقر التضخم في مستويات عالية، ليصل إلى 6,9% سنة 2011 و5,3% سنة 2012. أما بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، ستعرف منطقة اليورو تحكما طفيفا في ارتفاع الأسعار، لتصل إلى 1,7% سنة 2012 عوض 2,3% خلال السنة الحالية.



ومن جهة أخرى، سيتأثر النمو الاقتصادي العالمي بتدهور مؤشرات المالية العمومية في العديد من الدول المتقدمة. وهكذا، ستصل معدلات عجز الميزانية والدين العمومي إلى مستويات عالية جدا، حيث ستتجاوز على التوالي عتبة 3% و60% من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان. وهكذا، اعتمدت العديد من الدول على مخططات لإصلاح ميزانياتها، بهدف تقليص معدل الدين العمومي إلى المستوى الذي عرفه قبل أزمة سنة 2009.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى اعتماد مجموعة من الآليات المالية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لدعم مجهودات تعزيز ميزانيات بعض دول منطقة اليورو كاليونان وإيرلندا والبرتغال. غير أن هذه الآليات تبقى غير كافية لإعادة الانتعاش لهذه الاقتصاديات على المدى القصير،

مما يستدعي اعتماد تدابير جديدة تمكن من معالجة الصعوبات المتعلقة بميزانية هذه الدول على المدى المتوسط.



في أفق إعادة التوازن للنمو الاقتصادي العالمي، صادقت دول مجموعة 20 على آلية للتقييم والتنسيق بين السياسات الاقتصادية. ويتعلق الأمر بمقاربة جديدة لمراقبة متعددة الأطراف تركز على الدراسات التحليلية المنجزة من قبل صندوق النقد الدولي، بهدف:

- إعادة صياغة النظرية الاقتصادية بعد الأزمة العالمية؛
- إعادة النظر في التوجهات الإستراتيجية، خاصة التوصيات المتعلقة بمراقبة أسواق الصرف؛
- تحسين التسيير المتعدد الأطراف والتعاون الدولي.

1.1. النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

يرتكز نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4,5% سنتي 2011 و 2012، أساساً، على النتائج الجيدة التي ستعرفها اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية. ومن جهتها، ستواصل اقتصاديات الدول المتقدمة، تحقيق معدلات نمو متباطئة مقارنة بإمكانياتها، نتيجة الصعوبات التي يواجهها انتعاش الطلب الخاص، بعد الركود المسجل سنة 2009.

◀ الولايات المتحدة الأمريكية

سيسجل الاقتصاد الأمريكي، نمواً بوتيرة معتدلة، تصل إلى 2,8% سنة 2011 و 2,9% سنة 2012. ويعزى ذلك إلى دعم الطلب الداخلي، عبر انتعاش الاستثمار الخاص واستهلاك الأسر. وبالموازاة مع ذلك، ستمكن زيادة الصادرات من السلع والخدمات سنتي 2011 و 2012 بوتيرة أعلى من معدل نمو الواردات، من التخفيف من المساهمة السالبة للتجارة الخارجية في الناتج الداخلي الإجمالي.

كما ستواصل مرونة السياسة النقدية، تأمين التمويل الملائم للاقتصاد الأمريكي، الشيء الذي سيمكن من تعزيز الإنتاج وتحسين نشاط سوق الشغل.

غير أن هناك العديد من التحديات يتعين على الاقتصاد الأمريكي أن يتخطاها، ويتعلق الأمر خاصة بصعوبة انتعاش قطاع العقار والمستويات غير القابلة للاستمرار لعجز الميزانية ولمعدل الدين العمومي. وعلى غرار الدول الأخرى ذات المديونية العالية، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم ببرنامج لتحسين وضعية المالية العمومية⁵ على المدى المتوسط، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتقليص مستويات البطالة المرتفعة.

◀ اليابان

عرف الاقتصاد الياباني خلال سنة 2010 وتيرة نمو سريعة مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة الأخرى، حيث سجل انتعاشاً ب 4%. ويعزى هذا النمو إلى اعتماد مخطط كبير لتحسين المالية العمومية وإلى انتعاش الصادرات. غير أن توقعات نمو الاقتصاد الياباني، لسنة 2011، تراجعت بشكل كبير، نتيجة تأثير الكوارث الطبيعية التي جاءت بعد الزلزال والتسونامي الذي عرفته اليابان في مارس 2011. وهكذا سيحد حجم الأضرار المادية التي خلفتها هذه الكوارث الطبيعية وتأثيرها على المحطات النووية، من انتعاش النشاط الاقتصادي الياباني. وهكذا سيعرف الاقتصاد الياباني خلال سنة 2011، ركوداً جديداً، حيث سينخفض بحوالي 0,9%، كما سيسجل كل من الطلب الداخلي وصافي الصادرات مساهمات سلبية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

⁵ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: الأفق الاقتصادية رقم 89.

غير أنه يتضح من خلال التوقعات الاقتصادية لسنة 2012، أن الاقتصاد الياباني سيعرف انتعاشا بحوالي 2,2%، نتيجة الجهود المبذولة في مجال الاستثمارات لإعادة إعمار المناطق التي دمرها الزلزال والتسونامي. وأخذا بعين الاعتبار للمستوى المرتفع للدين العمومي الذي يتجاوز 200% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيتم تمويل هذه الاستثمارات⁶ باللجوء إلى إعادة توزيع النفقات العمومية وتحسين المداخل الجبائية عوض اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، حيث يسعى الاقتصاد الياباني إلى مواصلة سياساته الهادفة إلى استقرار معدل الدين العمومي في أفق 2020.

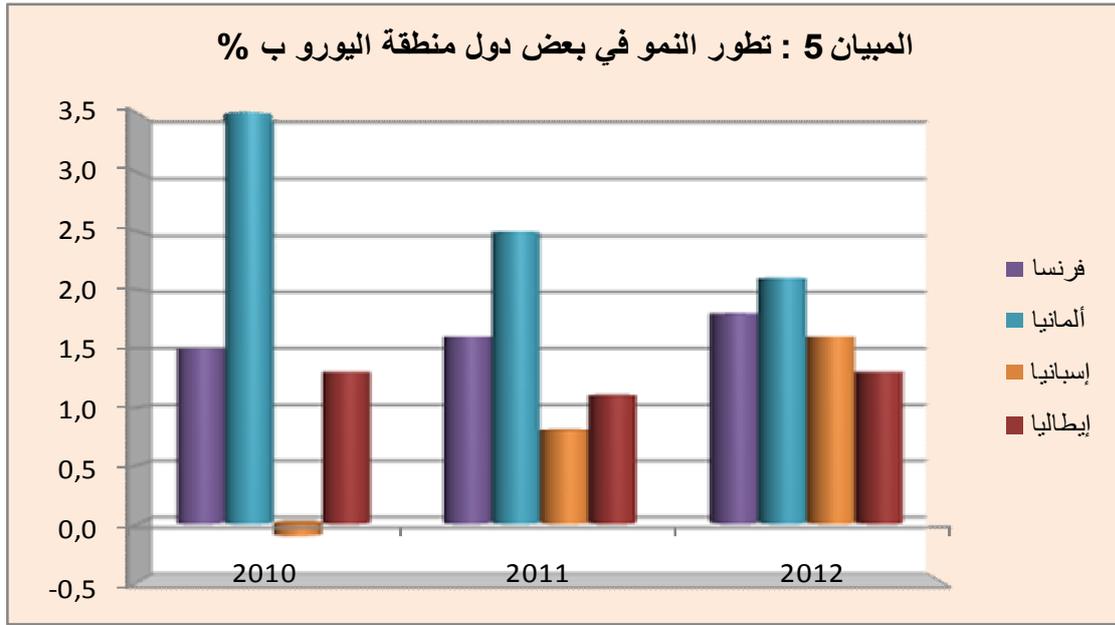
← منطقة اليورو

ستعرف اقتصاديات منطقة اليورو، انتعاشا بوتيرة 1,6% سنة 2011 و 1,8% سنة 2012، حيث سيؤدي تعزيز ثقة الأسر وتحسين الشروط التمويلية إلى دعم الاستثمار الخاص واستهلاك الأسر. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل صافي الصادرات مساهمته الموجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، سنتي 2011 و 2012.

ويعزى هذا التحسن الطفيف الذي ستعرفه اقتصاديات منطقة اليورو، إلى قوة انتعاش اقتصاديات الدول الكبرى بهذه المنطقة، خاصة ألمانيا وفرنسا، الشيء الذي سيمكن من تعويض ضعف أنشطة اقتصاديات باقي الدول الأعضاء المتضررة من أزمة الديون السيادية.

وإجمالا، سيعرف الطلب الداخلي في منطقة اليورو انتعاشا تدريجيا، غير أنه سيتراجع، نتيجة مخططات تحسين المالية العمومية والتعديل البطيء لسوق الشغل. بالإضافة إلى ذلك، سيتأثر نمو اقتصاديات منطقة اليورو على المدى المتوسط، ببرامج تعزيز ميزانيات الدول ذات المديونية العالية، وذلك بهدف تخفيض معدلات الدين السيادي إلى مستويات قابلة للاستمرار. كما، ستتأثر القدرة التنافسية للصادرات بمنطقة اليورو، بتحسين قيمة اليورو، ارتباطا بالعملة الأوروبية الموحدة المعتمدة من البنك المركزي الأوروبي. غير أن، معدل التضخم سينخفض بشكل طفيف ليصل إلى حوالي 1,7% سنة 2012 عوض 2,3% المقدرة سنة 2011.

⁶ ويتعلق الأمر بالتدابير المقترحة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها حول الآفاق الاقتصادية.



← اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية

ساهمت اقتصاديات الدول الصاعدة، باعتبارها قاطرة للاقتصاد العالمي، من خلال نتائجها الجيدة، المسجلة في السنوات الأخيرة، في المبادلات التجارية وفي تنشيط الأسواق المالية خلال فترة ما بعد الأزمة العالمية.

غير أن اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ستسجل، إجمالاً، تراجعاً طفيفاً في وتيرة نموها، التي ستنتقل من 7,3% سنة 2010 إلى 6,5% سنتي 2011 و 2012. ويعزى هذا التباطؤ، أساساً، إلى الانخفاض المرتقب لوتيرة نمو اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة، لتصل إلى 8,4% سنتي 2011 و 2012 عوض 9,5% سنة 2010. وستعرف اقتصاديات الصين والهند تراجعاً طفيفاً في وتيرة النمو، لتنتقل على التوالي من 10,3% و 10,4% سنة 2010 إلى 9,5% و 8% سنتي 2011 و 2012. كما ستسجل اقتصاديات أمريكا اللاتينية الصاعدة تباطؤاً في وتيرة نموها، لتنتقل من 6,1% سنة 2010 إلى 4,7% سنة 2011 و 4,2% سنة 2012.

في سياق انخفاض مساهمة صافي الصادرات في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في العديد من الدول الصاعدة والنامية، سيدعم الطلب الداخلي دينامية هذه الاقتصاديات، نتيجة المجهودات المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار وبتعزيز استهلاك الأسر. ويعزى هذا التراجع الطفيف للنمو خلال

سنتي 2011 و2012، إلى تشديد الشروط النقدية، نتيجة ظهور ضغوطات تضخمية في نهاية سنة 2010.

2.1. تطور أسعار المواد الأولية

عرفت أسعار المواد الأولية، في بداية سنة 2011، ارتفاعا كبيرا، نتيجة تأثير الزيادة المهمة في الطلب العالمي، خاصة الطلب الوارد من الدول الصاعدة، وكذا تأثير اختلالات العرض، ارتباطا بالاضطرابات السياسية في بعض الدول المنتجة للبتروال والظروف المناخية غير الملائمة في الدول المنتجة للمواد الفلاحية.

وهكذا سيصل متوسط سعر البتروال الخام، إلى 107 دولارا للبرميل سنة 2011 و108 دولارا سنة 2012 عوض 79 دولارا للبرميل سنة 2010. كما ستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقية، زيادة جديدة ب 25% سنة 2011، لكنها ستتخف ب 4,3% سنة 2012.

و ستؤدي هذه التطورات إلى ارتفاع أسعار الإستهلاك، خاصة بالدول الصاعدة والنامية، بحوالي 6,9% و 5,3% على التوالي سنة 2012.

2- النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2011

سيستفيد الاقتصاد الوطني، خلال سنة 2011، من تعزيز التدابير التحفيزية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2011، ومن النتائج الإيجابية للموسم الفلاحي 2010-2011 ومن مراجعة نفقات دعم أسعار استهلاك الطاقة نحو الارتفاع، ومن الزيادة في أجور القطاع العام والخاص، المقررة في إطار الحوار الاجتماعي.

ويتضح من خلال أشغال تتبع وتحليل الظرفية⁷، أن النشاط الاقتصادي الوطني عرف منا تصاعديا، نتيجة انتعاش قطاع البناء وتعزيز النتائج الجيدة لقطاع المعادن والمساهمة الملحوظة للخدمات التسويقية وغير التسويقية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي.

1-2 . النمو الاقتصادي

تمت مراجعة النمو الاقتصادي الوطني بشكل طفيف نحو الارتفاع، حيث سيسجل وتيرة تصل إلى 4,8% سنة 2011 عوض 4,6% المتوقعة في الميزانية الاقتصادية الصادرة خلال شهر يناير. وسيعرف القطاع الأولي ارتفاعا ب 3,5%، في حين ستواصل الأنشطة غير الفلاحية، انتعاشها بنفس الوتيرة المسجلة خلال سنة 2010، أي بحوالي 5%.

1-1-2 الأنشطة غير الفلاحية

➤ أنشطة القطاع الثانوي:

بعدها سجلت نموا قويا، بحوالي 6,4% سنة 2010، ارتباطا بالنتائج الجيدة لقطاع المعادن، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الثانوي تباطؤا في وتيرة نموها، حيث سترتفع ب 4,6% سنة 2011، نتيجة انتعاش قطاع البناء والأشغال العمومية ومواصلة قطاع المعادن لديناميته وإلى تحسن أنشطة الصناعات التحويلية.

سيستفيد قطاع البناء والأشغال العمومية من الانتعاش القوي الذي عرفه السكن الاجتماعي، منذ بداية سنة 2011 ومن مواصلة سياسة المشاريع البنوية الكبرى في عدة قطاعات وفي التهيئة الحضرية. ويتضح من خلال المؤشرات الكمية لقطاع البناء والأشغال العمومية، أن أنشطته عرفت

⁷ على أساس نتائج أشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها مصالح المندوبية السامية للتخطيط ومؤسسات عمومية أخرى (وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب ومكتب الصرف).

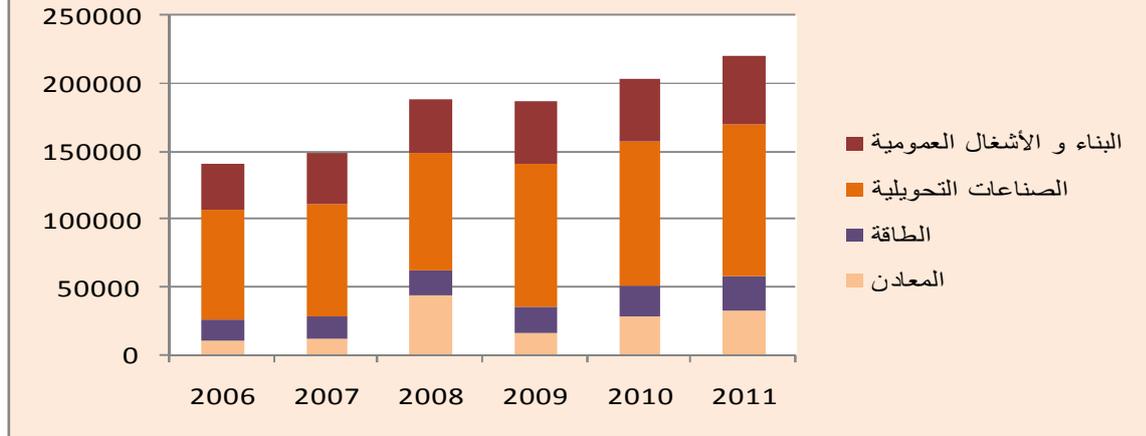
تحسنا ملحوظا في بداية هذه السنة، حيث ارتفعت مبيعات الأسمنت ب 6,8% نهاية شهر ماي من سنة 2011، كما عرفت القروض العقارية ارتفاعا ب 8,7% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010. بالإضافة إلى ذلك، تعززت مكانة قطاع البناء والأشغال العمومية، في توفير فرص الشغل بالمغرب، حيث بلغ عدد مناصب الشغل بهذا القطاع 151000 وظيفة خلال الفصل الأول. وبالموازاة مع ذلك، ستتعزيز أنشطة الأشغال العمومية، بتحسنا الاستثمار الإجمالي ب 20,4%. وإجمالا، ستعرف القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية، التي تمثل في المتوسط 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب 5,5% سنة 2011 عوض 2,6% سنة 2010.

سيواصل قطاع المعادن، الذي عرف ارتفاعا قويا ب 38,6% سنة 2010، تسجيل وتيرة نمو مدعمة، مستفيدا من تعزيز الطلب الخارجي، خاصة على الفوسفات الخام ومشتقاته. وهكذا، عرف إنتاج الفوسفات خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2011، ارتفاعا ب 16%، معززا ديناميته التي بدأها خلال سنة 2010. وبالتالي، ستواصل القيمة المضافة لقطاع المعادن، خلال سنة 2011، منحها التصاعدي بوثيرة 7,5%.

وبخصوص الصناعات التحويلية، فإنها ستعزز منحها التصاعدي، حيث ستسجل نموا ب 3,2% سنة 2011 عوض 2,8% سنة 2010. ويعزى ذلك إلى انتعاش صناعات النسيج وإلى مواصلة دينامية الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الكهربائية والإلكترونية. وستستفيد الصناعات التحويلية من التحسن المتوقع للنمو الاقتصادي في بعض دول منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي للمغرب.

ومن جهته، سيتأثر قطاع الطاقة بتباطؤ أنشطة تكرير النفط وبانخفاض الإنتاج الكهربائي. وبالفعل، عرف إنتاج الطاقة الحرارية، خلال الأشهر الأولى من هذه السنة، تراجعاً، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار البترول، التي تجاوزت 100 دولار للبرميل. وهكذا ستتم تغطية هذا الانخفاض باللجوء إلى استيراد الكهرباء، خاصة من إسبانيا والجزائر وذلك للحد من الزيادة الكبيرة في تكاليف الإنتاج. وإجمالا، سترتفع القيمة المضافة لقطاع الطاقة بوثيرة معتدلة، أي بحوالي 3,5% عوض 5,5% سنة 2010.

المبيان 6 : نمو القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثانوي (بملايين الدراهم الجارية)

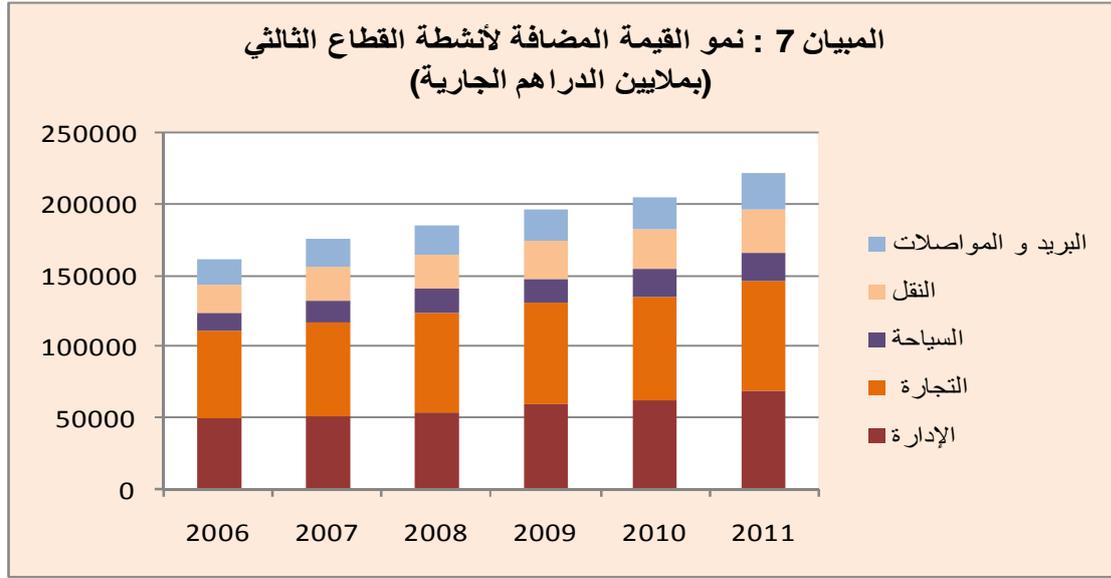


➤ تطور أنشطة القطاع الثالثي

سيعرف القطاع الثالثي ارتفاعا ب 5,2% سنة 2011 عوض 3,3% سنة 2010، نتيجة تعزيز نمو الخدمات التسويقية التي سترتفع ب 4% عوض 3,4% خلال السنة الماضية، وتوسع القيمة المضافة للخدمات غير التسويقية (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) بحوالي 10% سنة 2011، ارتباطا بارتفاع وتيرة التوظيف والترقية في الإدارات العمومية.

وعلى مستوى القطاعات، ستعرف أنشطة البريد والاتصالات منحا تصاعديا، حيث ستسجل وتيرة نمو برقمين، وذلك بعد التراجع الذي عرفته خلال سنة 2010. وبالمثل، ستواصل أنشطة النقل انتعاشها المدعم بتحسين النقل الطرقي والسككي والبحري، حيث ستستفيد هذه الأنشطة من مواصلة سياسة المشاريع البنيوية الكبرى ومن تنمية الطرق السيارة ودينامية الأنشطة البحرية بميناء طنجة المتوسطي.

غير أن، أنشطة النقل الجوي وأنشطة القطاع السياحي، ستعرف تباطؤا طفيفا، خلال سنة 2011، نتيجة انخفاض الطلب الخارجي، الناتج عن الاضطرابات السياسية التي تعرفها بعض الدول العربية. وهكذا، ستسجل مداخيل السياحة، ارتفاعا ب 9% خلال الخمسة أشهر الأولى من هذه السنة، حيث يتوقع أن يتحسن هذا المنحى خلال النصف الثاني من هذه السنة، نتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة والفاعلين الاقتصاديين للنهوض بأنشطة السياحة الوطنية.



2.1.2 القطاع الأولي

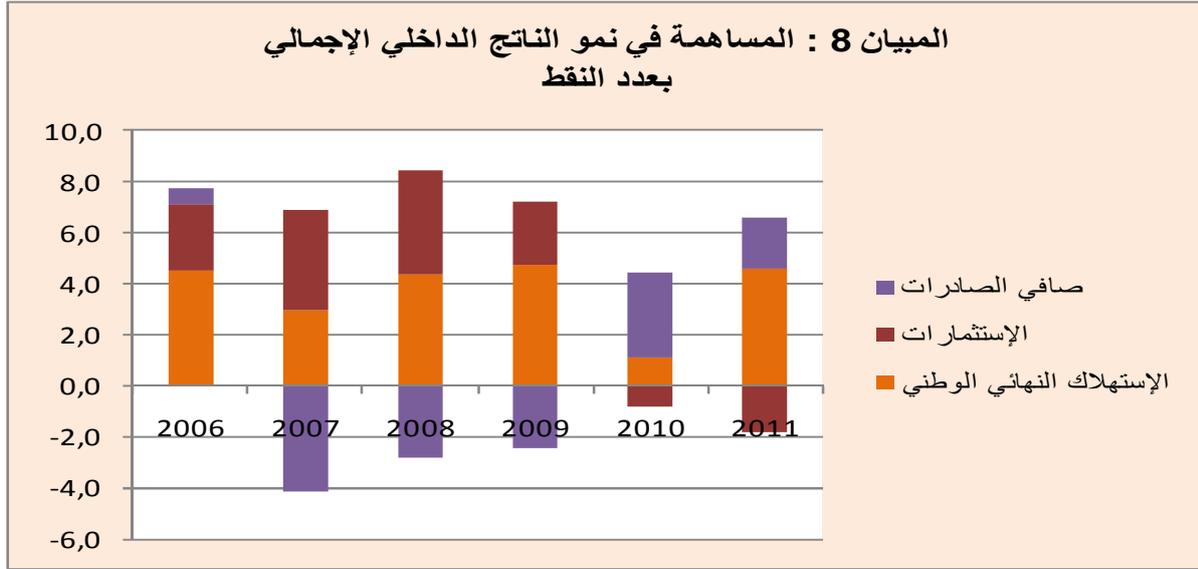
ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي، خلال سنة 2011، ارتفاعا ب 3,5%، بعد انخفاض ب 2,1% سنة 2010. وسجل خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، إنتاجا للحبوب بلغ 80 مليون قنطار عوض 75 مليون سنة 2010، أي بارتفاع بحوالي 7%. بالإضافة إلى ذلك ستعزز محاصيل الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية انتعاشها، نتيجة الظروف المناخية الجيدة التي عرفها الموسم الفلاحي الحالي. وقد أدت البداية المبكرة والتوزيع الجيد للتساقطات المطرية، إلى ارتفاع كميتها إلى 368 ملم نهاية شهر مارس، أي بحوالي 11% مقارنة مع السنة العادية.

ومن جهته سيستفيد قطاع تربية الماشية من التساقطات المهمة، خلال النصف الأول من السنة الجارية، والتي عززت الزراعات العلفية، حيث سيرتفع الإنتاج الحيواني بمعدل أعلى من وتيرته المعتادة. وسيواصل الصيد البحري، انتعاشه، الذي عرفه في بداية سنة 2011. غير أن وتيرته ستكون دون إمكانيات نموه.

2.2. تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

بالإضافة إلى دينامية الطلب الداخلي، الذي سيساهم ب 2,7 نقط في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011، سيتعزز الاقتصاد الوطني بالمساهمة الموجبة للطلب الخارجي للسنة الثانية

على التوالي، والتي ستصل إلى نقطتين سنة 2011، بعد 3,4 نقط سنة 2010 وعض المساهمات السالبة المسجلة خلال السنوات الأخيرة. ويعزى تحسن الطلب الخارجي إلى الزيادة السريعة في حجم الصادرات من السلع والخدمات، ب 12,7%، أي بمعدل أعلى من وتيرة نمو الواردات، التي سترتفع ب 5%. ويمكن تفسير زيادة الصادرات بتعزيز صادرات الفوسفات ومشتقاته وصادرات أنصاف المنتجات وصادرات السلع التجهيزية خاصة الأسلاك الكهربائية.



3.2. تطور التوازنات الداخلية والخارجية خلال سنة 2011.

على مستوى التوازن الداخلي، سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية، ارتفاعاً بوتيرة أعلى من وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي خلال سنة 2011، أي على التوالي بحوالي 9,1% و 6,5%. وبالتالي، سيعرف معدل الادخار الداخلي انخفاضاً، لينتقل من 25,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 23,4% سنة 2011.

وسيتأثر التوازن المالي سنة 2011، بمراجعة نفقات دعم الأسعار وكتلة الأجور نحو الارتفاع، حيث سيتجاوز عجز ميزانية الدولة عتبة 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي المعتمدة في القانون المالي لسنة 2011. وهكذا سيرتفع معدل الدين العمومي المباشر ليتجاوز عتبة 50% من الناتج الداخلي الإجمالي المسجلة سنة 2010، غير أن هذه النسبة تبقى قابلة للاستمرار.

**المبيان 9 : معدل الدين العمومي في بعض الدول سنة 2010
ب % من الناتج الوطني الإجمالي**



وعلى مستوى المبادلات الخارجية من السلع والخدمات، ستعرف أسعار الواردات، ارتفاعا بوتيرة أعلى مقارنة بزيادة أسعار الصادرات، مما سيؤدي إلى تفاقم عجز الموارد ليلبلغ 12,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 10,8% سنة 2010. وستسجل قيمة الواردات من السلع والخدمات، زيادة ب 18,3%، في حين سترتفع قيمة الصادرات ب 17,5%،

بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل السياحة، إلى زيادة الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني وبالتالي، ارتفاع عجز المعاملات الجارية لميزان الآداءات، الذي سينقل من 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011، وبالتالي. سيصل معدل الادخار الوطني إلى 30,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين سيمثل الاستثمار 34,7% .

وستواصل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفاعها بوتيرة 8% سنة 2011، مما سيقفص من إمكانية اللجوء إلى الاقتراض الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 32 مليار درهم خلال سنة 2010، أي بزيادة بحوالي 28%.

3. آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012

تعتمد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، خلال سنة 2012، على سيناريو متوسط لنمو الاقتصاد الوطني، وترتكز هذه التوقعات على الفرضيات المتعلقة بتطور التغيرات الخارجية والسياسات العمومية الداخلية، وعلى فرضيات التطورات الجديدة للمحيط الدولي.

3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز الآفاق الاقتصادية الاستشرافية، أساسا، على فرضيات الموسم الفلاحي والمالية العمومية والمحيط الاقتصادي العالمي.

➤ **الموسم الفلاحي 2011-2012:** تعتمد هذه الفرضية على إنتاج للحبوب يناهز 70 مليون قنطار، مصحوبا بتعزيز النتائج الجيدة لباقي الزراعات وتربية الماشية. وسيستفيد القطاع الأولي من الظروف الجيدة للسقي، نتيجة ارتفاع معدل ملء السدود والتأثيرات الإيجابية لمشاريع مخطط "المغرب الأخضر". وسيستفيد الصيد البحري، خلال سنة 2012، من التدابير الجديدة المتخذة في إطار مخطط "إبحار 2" ومن استراتيجية "هاليوتيس".

➤ **المالية العمومية:** تعتمد توقعات سنة 2012 على فرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية المعتمدة خلال سنة 2011، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الجبائية والاستثمار العمومي ونفقات دعم أسعار الاستهلاك. كما تتركز هذه التوقعات على تأثير الزيادة في الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، الذي سيتم تطبيق مقتضياته ابتداء من ماي سنة 2011.

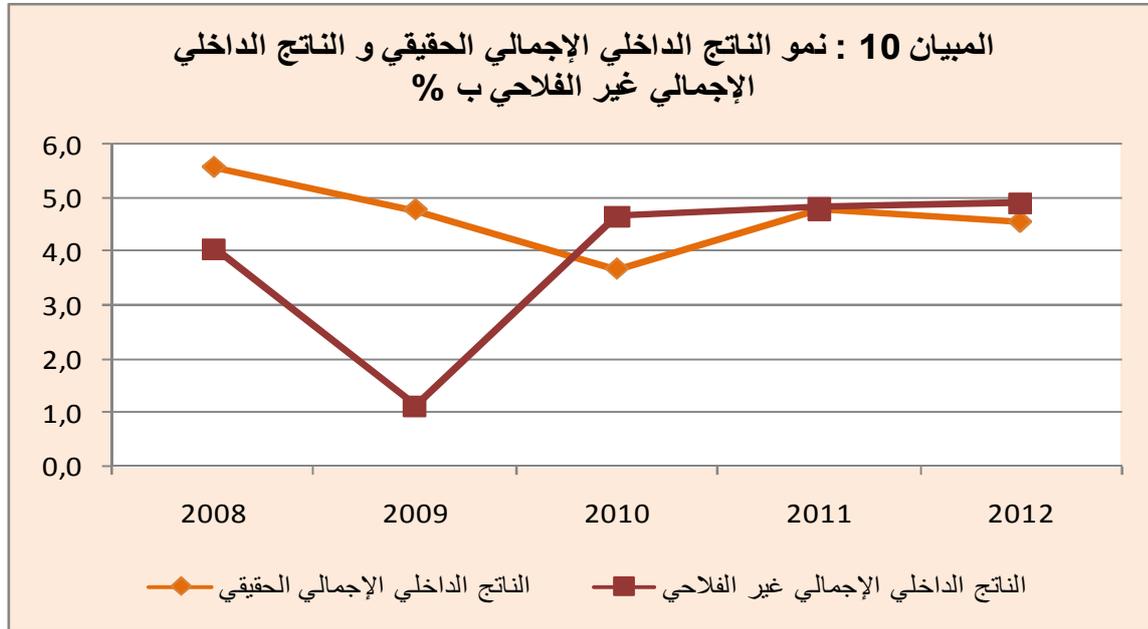
➤ **العوامل الخارجية:** سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، تحسنا ب 7,6% سنة 2012 بعد ارتفاع ب 6,2% سنة 2011. وتتلخص الفرضيات المعتمدة بالنسبة لمؤشرات المبادلات الخارجية في تحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل السياحة، ب 7% وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 10%. بالإضافة إلى ذلك، سيستقر متوسط سعر النفط الخام في حدود 108 دولارا للبرميل خلال سنة 2012. كما ستعزز قيمة اليورو مقابل الدولار، لتصل إلى 1,4 سنة 2012.

➤ **السياسة النقدية:** رغم تراجع السيولة النقدية، سيواصل البنك المركزي (بنك المغرب) تأمين التمويل الملائم لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين، مع مراعاة التحكم في التضخم. وسيؤدي انتعاش الطلب الداخلي وزيادة في الحد الأدنى للأجور، إلى ضغوطات طفيفة على الأسعار الداخلية.

3-2- النمو الاقتصادي خلال سنة 2012

بناء على الفرضيات السالفة الذكر، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب 4,5% بالحجم عوض 4,8% المقدرة سنة 2011. وسيتحقق هذا السيناريو المتوسط للنمو في سياق يتميز بزيادة طفيفة للتضخم، حيث سينتقل المستوى العام للأسعار، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، من 1,6% سنة 2011 إلى 2,5% سنة 2012.

وفي هذا الإطار، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية، تحسنا بوتيرة 4,9% بعد ارتفاع يقدر ب 5% سنة 2011. أما القيمة المضافة للقطاع الأولي، فستسجل ارتفاعا طفيفا بحوالي 1,5%.



3-2-1- القطاعات غير الفلاحية : الأنشطة الثانوية والثالثية

➤ القطاع الثانوي

يعزى نمو الأنشطة غير الفلاحية، خلال سنة 2012، إلى انتعاش القيمة المضافة للقطاع الثانوي ب 5% عوض 4,6% سنة 2011. ويمكن تفسير هذا التطور بتحسّن أنشطة البناء ومواصلة دينامية أنشطة الأشغال العمومية والمعادن، بالإضافة إلى انتعاش أنشطة الصناعات التحويلية بوتيرة تصاعدية.

وسيعرف قطاع البناء والأشغال العمومية، دورة نمو جديدة، نتيجة دعم وتيرة إنجاز السكن الاجتماعي ودينامية أوراش البنية التحتية الكبرى. وستعزز النتائج الجيدة للأشغال العمومية، خلال سنة 2012، ومواصلة مشاريع البنية التحتية الكبرى وانطلاق مشاريع جديدة تهم مشاريع الطرق والطرق السيارة والمشاريع الكبرى للتهيئة الحضرية.

وسيواصل قطاع المعادن ديناميته المسجلة سنتي 2010 و2011، مستفيدا من البرامج الاستثمارية المهمة للمكتب الشريف للفوسفاط، التي تهدف إلى تعزيز مكانة المغرب في السوق العالمي للفوسفاط والحامض الفوسفوري والأسمدة. وستستفيد القدرات الإنتاجية والتصديرية للمكتب الشريف للفوسفاط من الاستثمارات المبرمجة (6,3 مليار يورو في أفق 2020) ومن انطلاق مشروع خط أنابيب يربط بين خريبكة والجرف الأصفر، الذي سيتمكن، ابتداءا من سنة 2012، من نقل مجمل إنتاج الفوسفاط والمعادن نحو مصانع التحويل ونحو الموانئ.

ويخصوص الصناعات التحويلية، فإنها ستتعزيز بالتدابير الجديدة المتخذة في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، خاصة لصالح الصناعات التي لم تسجل انتعاشا ملحوظا. كما ستستفيد القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، خلال سنة 2012، من انطلاق برامج تمويلية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تمثل حصة كبيرة في النسيج الصناعي.

ومن جهته، سيستفيد قطاع الطاقة من تعزيز الطلب الداخلي، نتيجة الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني على الطاقة. وستتأثر تكاليف إنتاج الكهرباء وأنشطة تكرير النفط، بالضغوطات التي ستفرزها المستويات العالية لأسعار البترول، التي ستتجاوز 100 دولار للبرميل سنة 2012. وفي

هذا السياق سيحد اللجوء إلى استيراد الكهرباء، عوض إنتاجه، من نمو القيمة المضافة لقطاع الطاقة.

➤ القطاع الثالثي

ستعرف القيمة المضافة للقطاع الثالثي (الخدمات التسويقية والخدمات غير التسويقية)، ارتفاعا ب 4,7% بعد زيادة تقدر ب 5,2% سنة 2011. ويعزى تحسن أنشطة التجارة الداخلية والسياحة والنقل إلى الارتفاع المتوقع لدخل الأسر، نتيجة الزيادة في الأجور وانتعاش تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وستستفيد التجارة الداخلية من النتائج الإيجابية للتدابير المتخذة في إطار مخطط "رواج"، خاصة إحداث صندوق للتنمية بغلاف مالي يقدر ب 200 مليون درهم سنويا خلال الفترة 2009-2012. ويهدف هذا المخطط إلى تحسين وتيرة نمو قطاع التجارة والتوزيع بحوالي 8% سنويا، في أفق 2012.

وسيعرف النشاط السياحي سنة 2012 انتعاشا، حسب الآفاق المشجعة الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة، حيث سيستأنف، خلال سنة 2012، وتيرة نموه الطبيعية، نتيجة الاستقرار الذي يعرفه المغرب مقارنة بدول شمال إفريقيا، بعدما تأثر خلال سنة 2011 بالاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها هذه الدول. وسيستفيد القطاع السياحي، من إستراتيجية لتنمية السياحة على أسس صلبة، عبر إعداد برنامج تعاقدى وطني وبرامج تعاقدية جهوية، بالتشاور مع مختلف الشركاء بالقطاعات العام والخاص.

وبخصوص قطاع النقل، فإنه سيستفيد من البرنامج التعاقدى للفترة 2011-2013 بين الدولة والفاعلين بقطاع النقل الطرقي، ومن الإستراتيجية المندمجة لتنمية اللوجيستيك، خاصة البرنامج التعاقدى للفترة 2010-2015، الذي يهدف إلى تحديد إطار لتنمية قطاع اللوجيستيك بالمغرب.

وإجمالا، ستواصل أنشطة الخدمات التسويقية، خلال سنة 2012، منحها التصاعدي، خاصة التجارة والنقل والاتصالات والخدمات المالية والسياحة. وبخصوص الخدمات غير التسويقية، فإنها ستعرف زيادة بوتيرة معتدلة بعد الارتفاع القوي المسجل سنة 2011.

3-2-2-3- القطاع الأولي

ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي، ارتفاعا طفيفا ب 1,5% سنة 2012، وتعتمد هذه التوقعات على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب يصل إلى 70 مليون قنطار سنة 2012، أي بانخفاض طفيف بالمقارنة مع 80 مليون قنطار المسجلة سنة 2011. وستتم تغطية هذا التراجع بمواصلة المكونات الأخرى للقطاع الفلاحي، لنتائجها الجيدة، خاصة الزراعات الصناعية والخضروات وتربية الماشية. وستستفيد إنتاجية القطاع الأولي من تسريع وتيرة إنجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر، خاصة تلك المتعلقة بالبحث والتكوين.

ومن جهته، سيتحسن قطاع الصيد البحري، مستفيدا من الاتفاقية الجديدة للنهوض ببرنامج إبحار 2. وتهدف هذه الاتفاقية الممتدة للفترة 2011-2014، إلى عصرنة قطاع الصيد الساحلي والتقليدي وإلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة البحرية.

3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2012، عبر تعزيز مساهمته في النمو. وسيسجل الطلب الخارجي (صافي الصادرات من السلع والخدمات) مساهمة سالبة في حدود 0,3 نقطة بعد المساهمات الموجبة في النمو الاقتصادي خلال سنتي 2010 و 2011.

وتعزى دينامية الطلب الداخلي، الذي سيرتفع ب 4,3% بالحجم عوض 2,5% سنة 2011، إلى انتعاش الاستثمار الإجمالي والاستهلاك النهائي الوطني منذ بداية سنة 2011، بعد التراجع الظرفي المسجل سنة 2010. وهكذا ستتقل مساهمة الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 2,7 نقطة سنة 2011 إلى 4,7 نقطة سنة 2012.

➤ الاستهلاك النهائي الوطني

سيرتفع الاستهلاك النهائي الوطني، المتكون من استهلاك الأسر المقيمة واستهلاك الإدارات العمومية، ب 4% سنة 2012 عوض 4,2% سنة 2011. وسيستفيد استهلاك الأسر المقيمة من تحسن القدرة الشرائية، نتيجة الزيادة في أجور الموظفين في القطاعين العام والخاص وتعزيز

القروض على الاستهلاك وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وهكذا، سيعرف استهلاك الأسر، الذي يشكل حوالي نصف الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب 4,5% عوض 4% المقدر سنة 2011.

وبخصوص استهلاك الإدارات العمومية، فإنه سيرتفع ب 2,5% سنة 2012 عوض 4,9% سنة 2011، نتيجة ترشيد نفقات التسيير لغير المأجورين، بهدف المحافظة على توازن ميزانية الدولة.

➤ الاستثمار الإجمالي

سيعرف الاستثمار الإجمالي، المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وتغير المخزون، خلال سنة 2012، ارتفاعا ب 7% بالحجم، حيث سترتفع مساهمته في النمو الاقتصادي، إلى 2,2 نقطة سنة 2012 عوض 1,7 نقطة سنة 2011 ومساهمة سالبة ب 0,2 نقطة سنة 2010. وستصل حصة الاستثمار الإجمالي إلى 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 34,7% سنة 2011.

وسيستفيد الاستثمار، بالإضافة إلى مواصلة سياسة المشاريع البنوية الكبرى وانفتاح أهم القطاعات الاقتصادية على الاستثمار الخاص، من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، بهدف تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات الطاقة والطاقات المتجددة والصناعة واللوجستيك والسياحة والمهن الجديدة.

➤ المبادلات الخارجية

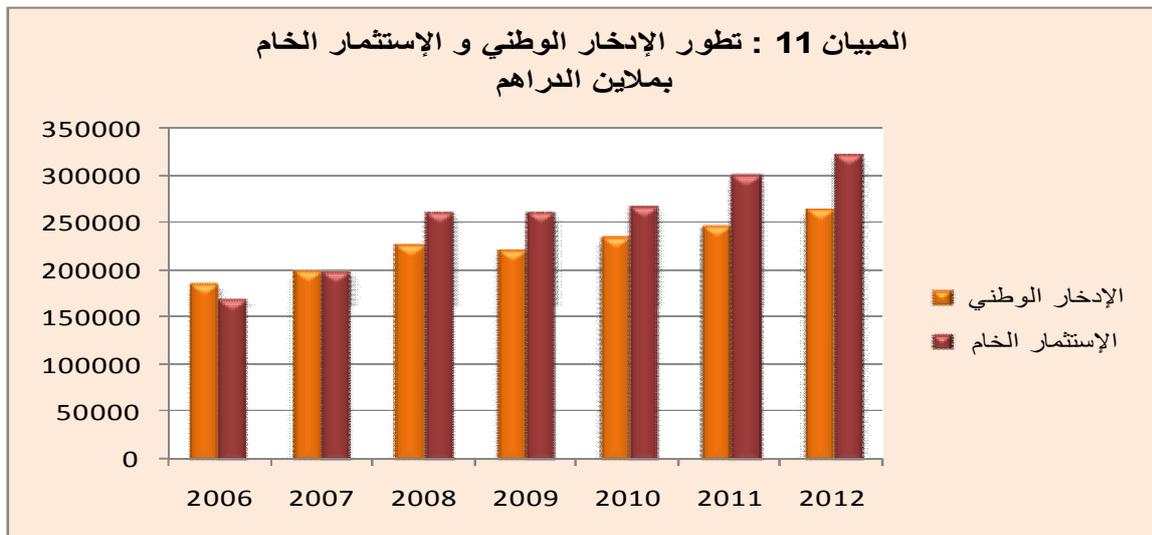
يعزى تطور المبادلات الخارجية بالمغرب، إلى تطور الطلب الداخلي والطلب العالمي الموجه نحو المغرب وإلى تقلبات أسعار البترول الخام والمواد الأولية الأخرى. وفي هذا الإطار، ستعرف الصادرات من السلع والخدمات، المدعمة بارتفاع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب 7,6%، ارتفاعا ب 8,6% بالحجم سنة 2012. وبخصوص الواردات، فإنها ستواصل ارتفاعها، نتيجة التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، بوتيرة 7,1%. وبناء على تطورات الأسعار، ستفرز المبادلات الخارجية، تفاقما لعجز الموارد، سيصل إلى 12,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 12,2% سنة 2011.

3-4- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار

سيعرف الاستهلاك النهائي الوطني، ارتفاعا ب 6,1% سنة 2012، أي بوتيرة أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي، الذي سيصل إلى 7,1%. وبالتالي سيرتفع معدل الادخار الداخلي، ليصل إلى 24,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 23,4% سنة 2011.

بالإضافة إلى ذلك، سيسجل الدخل الوطني الإجمالي المتاح، المتكون من الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي وصافي المداخيل الواردة من باقي العالم، ارتفاعا ب 7,1% سنة 2012 عوض 7,9% سنة 2011. وسيمثل صافي المداخيل الواردة من باقي العالم 7% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنتي 2011 و2012 عوض 5,6% سنة 2010.

وسيؤدي تحسن صافي المداخيل الواردة من باقي العالم إلى الرفع من معدل الادخار الوطني إلى 31,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 30,4% سنة 2011. غير أن هذا المستوى من الادخار الوطني يبقى غير كاف لدعم آفاق الاستثمار الإجمالي الذي سيصل إلى 35,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012. وبالتالي سيسجل حساب الادخار-الاستثمار عجزا في التمويل يقدر ب 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 4,3% سنة 2011.



خاتمة

وعلى ضوء هذه الآفاق الاقتصادية الاستشرافية، تجدر الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

➤ رغم النتائج الجيدة لاقتصاديات الدول الصاعدة، لم يتمكن النمو الاقتصادي العالمي من الخروج من فترة الانكماش والتخلص من الصعوبات التي تواجهه. وبالفعل فإن استمرار معدلات البطالة في مستويات مرتفعة وتفاقم صعوبات الدين العمومي لميزانيات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأعضاء بمنطقة اليورو بالإضافة إلى ظهور ضغوطات تضخمية، يمكن أن تؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي.

➤ ويتضح، شيئاً فشيئاً أن إعادة التوازن الماكرو اقتصادي للنمو بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول الصاعدة، لا يمكن تحقيقه فقط من خلال ميكانيزمات الأسواق، بل يستوجب أيضاً تطوير الحكامة الجيدة ودور المؤسسات العمومية، للنهوض بالنمو على المدى المتوسط والطويل، وتقليص الاختلالات الماكرو اقتصادية التي تأخذ طابعا بنويا أكثر ما هو ظرفيا.

➤ وعلى المستوى الوطني، سيؤدي تعزيز الطلب الداخلي، بعد تباطؤه الظرفي خلال سنتي 2009 و 2010، إلى تفاقم عجز المبادلات الخارجية خلال سنتي 2011 و 2012. وهكذا، سيؤدي تحسن مستوى استهلاك الأسر، مصحوبا بانتعاش الاستثمارات، إلى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات، مما سيفرز تفاقما في عجز الميزان التجاري. وأخذا بعين الاعتبار لتراجع صافي المداخل الواردة من باقي العالم، سيتقلص الاحتياطي من العملة الصعبة، مما سيؤثر على الإمكانيات التمويلية للاقتصاد الوطني.

➤ يتضح أن النموذج الاقتصادي الوطني، الذي يركز على تلبية جزء كبير من الطلب الداخلي بالواردات، بدأ يؤثر سلبا على استدامة التوازنات الخارجية. وبالتالي، أصبح الآن من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تنويع بنيات الإنتاج والرفع من تنافسية المقاولات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط ستقوم، ككل سنة، بمراجعة هذه التوقعات الاقتصادية، أثناء إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية التي ستصدر خلال شهر يناير من سنة 2012. وستعتمد تلك الوثيقة بالإضافة إلى المعطيات الجديدة للظرفية الوطنية والدولية، على تأثير مقتضيات القانون المالي لسنة 2012 على النمو والتوازنات الماكرو اقتصادية.

الملحقات الإحصائية

المحيط الدولي

النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى ب %

** 2012	* 2011	2010	2009	الدول أو مجموعة الدول
4,5	4,4	5,0	-0,5	- العالم
2,6	2,4	3,0	-3,4	- الاقتصاديات المتقدمة
2,9	2,8	2,8	-2,6	* الولايات المتحدة الأمريكية
1,8	1,6	1,7	-4,1	* منطقة الأورو
2,2	-0,9	4,0	-6,3	* اليابان
6,5	6,5	7,3	2,7	- الدول النامية
8,4	8,4	9,5	7,2	* آسيا
9,5	9,6	10,3	9,2 منها الصين الشعبية
5,9	5,5	5,0	2,8	* إفريقيا جنوب الصحراء
4,2	4,1	3,8	1,8	* الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
4,2	4,7	6,1	-1,7	* أمريكا اللاتينية

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ابريل 2011 (*) : تقديرات، (**): توقعات

تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم ب%

** 2012	* 2011	2010	2009	البند
1,7	2,2	1,6	0,1	الأسعار عند الاستهلاك الاقتصاديات المتقدمة
5,3	6,9	6,2	5,2	الدول النامية
6,9	7,4	12,4	-10,9	التجارة العالمية بالحجم
108,00	107,16	79,03	61,78	سعر البترول (المتوسط بالدولار للبرميل) حسب صندوق النقد الدولي
1,4	1,4	1,3	1,37	قيمة الأورو مقابل الدولار

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ابريل 2011، اللجنة الأوربية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي،

ماي و يونيه 2011. (*) : تقديرات و(**): توقعات

الاقتصاد الوطني

تطور الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية)

التغير ب %

**2012	*2011	2010	2009	البنود
1,5	3,5	-2,1	28,9	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
4,8	5,0	4,4	0,6	• القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....
5,0	4,6	6,4	-4,7	- القطاع الثانوي.....
4,7	5,2	3,3	3,6	- القطاع الثالثي.....
4,3	4,8	3,3	4,8	مجموع القيم المضافة.....
5,8	5,0	6,7	4,6	الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات.....
4,9	5,0	4,7	1,1	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.....
4,5	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....
2,5	1,6	0,7	1,5	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2011

بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ب %

**2012	*2011	2010	2009	القطاعات
13,7	13,7	13,8	16,2	• الأولي.....
27,2	26,7	26,2	24,8	• الثانوي.....
59,1	59,7	60,0	59,0	• الثالثي.....
100	100	100	100	المجموع

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2011

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدراهم الجارية)

**2012	*2011	2010	2009	البنود
871505	813999	764302	732449	الناتج الداخلي الإجمالي
7,1	6,5	4,3	6,3	التغير ب %
661670	623549	571653	551858	الاستهلاك النهائي الوطني
6,1	9,1	3,6	6,4	التغير ب %
512369	479298	437715	418461	الأسر المقيمة
6,9	9,5	4,6	4,5	التغير ب %
149300	144251	133938	133397	الإدارات العمومية
3,5	7,7	0,4	12,9	التغير ب %
278705	252222	234407	226177	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
10,5	7,6	3,6	-0,6	التغير ب %
32149	29866	34027	34898	تغير المحزونات
327629	296305	252223	210241	صادرات السلع والخدمات
10,6	17,5	20,0	-18,6	التغير ب %
428647	387943	328008	290725	واردات السلع والخدمات
10,5	18,3	12,8	-17,0	التغير ب %

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2011

- القيمة بملايين الدراهم الجارية- التغير ب%

توازن الناتج الداخلي الإجمالي (النمو الحقيقي ب %)

** 2012	* 2011	2010	2009	البنود
4,5	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
				الاستهلاك النهائي الوطني.....
4,0	4,2	1,5	6,3	- الأسر المقيمة.....
4,5	4,0	2,2	4,6	- الإدارات العمومية.....
2,5	4,9	-0,9	12,1	
				التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
7,0	5,5	-0,7	2,6	
				صادرات السلع والخدمات.....
8,6	12,7	16,3	-14,8	
				واردات السلع والخدمات.....
7,1	5,0	3,3	-6,0	

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2011

مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي (بعدد النقط)

** 2012	* 2011	2010	2009	البنود
4,5	4,8	3,7	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
				الاستهلاك النهائي الوطني.....
3,1	3,1	1,1	4,7	استهلاك الأسر المقيمة.....
2,6	2,3	1,3	2,7	استهلاك الإدارات العمومية.....
0,4	0,9	-0,2	2,1	
				التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
2,2	1,7	-0,2	0,9	
				تغير المخزونات.....
-0,5	-2,1	-0,6	1,6	
-0,3	2,0	3,4	-2,5	التجارة الخارجية للسلع والخدمات.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2011

الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بملايين الدراهم الجارية)

** 2012	* 2011	2010	2009	البنود
871505	813999	764302	732449 الناتج الداخلي الإجمالي
932541	870843	806897	773059 الدخل الوطني الإجمالي المتاح
7,1	7,9	4,4	3,7 تغير ب%
661670	623549	571653	551858 الاستهلاك النهائي الوطني
209836	190449	192649	180591 الادخار الداخلي بملايين الدراهم
24,1	23,4	25,2	24,7 بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
270872	247294	235244	221201 الادخار الوطني بملايين الدراهم
31,1	30,4	30,8	30,2 بالنسبة المئوية من الدخل الوطني الإجمالي المتاح

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط ، يونيه 2011

حساب الادخار-الاستثمار
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

**2012	*2011	2010	2009	البنود
35,7	34,7	35,1	35,6	الاستثمار الإجمالي.....
7,0	7,0	5,6	5,5	صافي المداخيل الواردة من باقي العالم.....
31,1	30,4	30,8	30,2	الادخار الوطني.....
-4,6	-4,3	-4,3	-5,4	رصيد التمويل.....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2011

المالية الخارجية

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

**2012	*2011	2010	2009	البنود
-12,6	-12,2	-10,8	-11,7	- العجز في الموارد.....
-4,6	-4,3	-4,3	-5,4	- الرصيد الجاري لميزان الآداءات....

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2011